

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والتسعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السيد أحمد أوزمكو (تركيا)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الـ ١٠٩٤ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي في قائمة المتكلمين للجلسة العامة لهذا اليوم: سفير الجمهورية العربية السورية السيد فيصل خباز حموي باسم مجموعة الـ ٢١ بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وسفير الهند السيد راو وممثل سلوفينيا، السيد جيرمان، الذي سيتحدث مرة أخرى عن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل سوريا الدائم الموقر.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالإنكليزية): أشرف بتقديم البيان التالي باسم

مجموعة الـ ٢١.

"١- أصبح دور تكنولوجيا الفضاء في حياتنا اليومية منتشراً، فلم تعتمد المعلومات والاستخبارات، والاتصالات، والعمليات المصرفية، والصفقات الاقتصادية، والملاحة، بل وحتى عمليات صنع القرارات السياسية والاستراتيجية في أي وقت من الأوقات إلى هذه الدرجة على التكنولوجيات القائمة على الفضاء، التي تشهد نفسها نمواً سريعاً.

"٢- وتعيد المجموعة التأكيد على أن الفضاء الخارجي والأجرام السماوية الأخرى تراث مشترك للبشرية يجب بروح من التعاون الاستفادة منه واستكشافه واستخدامه لمنفعة ومصحة البشرية كلها. وتعيد المجموعة التأكيد على أن استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية سيكون لأغراض سلمية وسيتم لمنفعة ومصحة جميع البلدان، بغض النظر عن مستواها من التقدم الاقتصادي أو العلمي.

"٣- وتؤكد المجموعة أن زيادة استخدام الفضاء الخارجي يزيد من الحاجة إلى قدر أكبر من الشفافية وتدابير بناء الثقة وتحسين المعلومات من جانب المجتمع الدولي. وتعتقد المجموعة أن على جميع الدول ذات القدرات الفضائية الهامة مسؤولية خاصة للمشاركة بنشاط في بلوغ هدف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي والعدول عن اتخاذ إجراءات تخالف هذا الهدف والمعاهدات القائمة المعنية، وذلك بغية صون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي.

"٤- وتسلم المجموعة بأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي سيؤدي إلى تفادي خطر جسيم للسلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة أهمية اتخاذ مزيد من التدابير المصحوبة بأحكام مناسبة وفعالة للتحقق لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي في جميع جوانبه.

"٥- وتؤكد المجموعة أهمية واستعجال منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وفي هذا الصدد، تشعر المجموعة بقلق عميق إزاء الآثار السلبية لتطويع ونشر المنظومات المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى الحصول على تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن أن تُنشر في الفضاء الخارجي ساهمت في أمور منها زيادة تلاشي مناخ دولي مؤدي إلى تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية)

"٦- وتؤكد مجموعة الـ ٢١ أن على جميع البلدان مسؤولية العدول عن أنشطة يمكن أن تُعرض للخطر الهدف الجماعي المتمثل في المحافظة على فضاء خارجي خالٍ من أسلحة الدمار الشامل وغيرها من جميع أشكال التسليح بغية ضمان أن تكون منافعه متاحة للجميع.

"٧- وتعتبر المجموعة أن الاتفاقات المتعددة الأطراف لتزع السلاح تقدم آلية للدول الأطراف لكي تتشاور فيما بينها وتتعاون في إيجاد حلول لأي مشكلة قد تثار فيما يتعلق بالهدف من أحكام الاتفاقات أو فيما يتعلق بتطبيقها، وأن بالإمكان إجراء هذه المشاورات والتعاون أيضاً من خلال إجراءات دولية مناسبة في إطار الأمم المتحدة ووفقاً للميثاق.

"٨- ومنع سباق التسليح في الفضاء الخارجي أصبح أكثر إلحاحاً بسبب شواغل مشروعة بأن الصكوك القانونية القائمة هي غير كافية لردع زيادة تسليح الفضاء الخارجي أو منع نشر الأسلحة فيه. وتؤكد المجموعة أيضاً اعترافها بأن النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي لا يكفل في حد ذاته وبمفرده منع سباق تسليح في الفضاء الخارجي. ولهذا الغرض، تؤكد المجموعة الحاجة إلى توحيد ودعم ذلك النظام وتعزيز فعاليته.

"٩- وفي هذا الصدد، تعيد المجموعة التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد في المجتمع الدولي للتفاوض المتعدد الأطراف لتزع السلاح، الذي له دور رئيسي في المفاوضات الموضوعية بشأن المسائل ذات الأولوية لتزع السلاح. وترى المجموعة أن الوقت قد حان للبدء بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن أمور تتعلق بـ "منع سباق التسليح في الفضاء الخارجي".

"١٠- وفضلاً عن ذلك، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠/٦٢ بشأن "منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي" ذكر أيضاً الملاحظات التالية فيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح:

- يتعين على مؤتمر نزع السلاح استكمال دراسة وتحديث الولاية الواردة في مقرره المؤرخ ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٢ وإنشاء لجنة مخصصة خلال دورة عام ٢٠٠٨
- لمؤتمر نزع السلاح دور رئيسي في التفاوض بشأن عقد اتفاق متعدد الأطراف أو اتفاقات متعددة الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي بجميع جوانبه

"١١- وفيما تؤكد المجموعة أولوية المفاوضات المتعلقة بالصكوك الملزمة بموجب القانون بشأن تعزيز النظام القانوني الدولي للفضاء الخارجي، تسلم بأن الشفافية العالمية والشاملة وتدابير بناء الثقة، التي تم التوصل إليها من خلال مشاورات دولية واسعة النطاق ربما تكون تدابير تكميلية هامة.

السيد حموي (الجمهورية العربية السورية)

"١٢- وفي هذا السياق، فإن المجموعة ترحب بالمبادرة المشتركة بين روسيا والصين المتعلقة بتقديم مشروع معاهدة بشأن "منع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي"، التي قدمها وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي في مؤتمر نزع السلاح في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وهذه المبادرة هي مشاركة بناءة في عمل المؤتمر وهي أساس جيد لإجراء مزيد من المناقشات بهدف اعتماد صك ملزم دولياً".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الجمهورية العربية السورية السيد حموي على بيانه باسم مجموعة الـ ٢١. والآن أعطي الكلمة لممثل الهند الدائم الموقر، السفير راو.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يسعدني كثيراً أن أتوجه إليكم بتنهائنا الحارة لتقلدكم منصب الرئاسة. وأود أيضاً أن أتوجه بشكري إلى سلفكم سفير تونس السيد لعبيدي، للطريقة القديرة التي وجه بها عمل المؤتمر. وإننا ننضم أيضاً إلى البيانات التي أدلى بها باسم مجموعة الـ ٢١.

إنه لشرف وامتنياز لي أن ألقى كلمتي الأولى أمام المؤتمر ممثلاً بلدي. فاللوحه الحصية الجدارية الرائعة لحوسي ماريا سيرت تتسم بنوعية خالدة وتثير في نفسي ذات الشعور بالإجلال الذي شعرت به عندما دخلت لأول مرة هذه القاعة كعضو في وفدي منذ أكثر من عقد مضى. وهذه اللوحه الحصية تؤكد على رسالة هي أننا نحتاج لدفع عجلة نزع السلاح لكي تمضي إلى الأمام إلى أن نبذل جهوداً لا تقل عن الجهود التي بذلها الرجال والنساء الذين قاموا بتزيين هذه الجدران.

لقد قورنت هذه القاعة أيضاً بقاعة المرايا الخادعة التي لا تعكس الواقع. وأملني الصادق أن نتمكن في الأسابيع والأشهر المقبلة الاستعاضة عن هذه المرايا بمرايا تعكس بصدق مصالحنا وشواغلنا، لكي يصبح واقع مصالحنا الجماعية أساساً لعملائنا هنا. وسيتم قياس نجاحنا من خلال قدرتنا على التفاوض بشأن اتفاقات تتطلع إلى المستقبل تكون عالمية وغير تمييزية، وبذلك نتمكن من تعزيز الأمن العالمي.

بهذه الروح تعلق الهند أهمية بالغة على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف، الذي يستمد ولايته من التوافق في الآراء الناجم عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح. وبما أن قراراته تؤثر على الأمن الوطني للدول الأعضاء، فإن من المنطقي أن يوجه مؤتمر نزع السلاح عمله ويعتمد قراراته بتوافق الآراء. ولذلك ينبغي لنا الامتثال للنظام الداخلي المكرس الذي خدم المؤتمر جيداً.

إننا ندرك جيداً أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من البدء بعمل موضوعي خلال عقد من الزمن تقريباً. وخلال هذه الفترة، انضمت الهند إلى وفود أخرى لاستطلاع مختلف الاقتراحات لكي يتقدم عمل مؤتمر نزع السلاح. وعلى الرغم من الجهود التي تستحق الثناء، فإن الزخم الذي أحدث في العام الماضي لإخراج مؤتمر نزع السلاح من الجمود طويل الأمد لم يقطع شوطاً كافياً لكي ينال توافق الآراء.

السيد راو (الهند)

ونظراً لملتزمين بالمشاركة بصورة بناءة في المناقشات الجارية لكي يتمكن المؤتمر من البدء بعمل موضوعي من خلال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل يراعي مصالح جميع أصحاب المصالح فيه. وإننا نعتقد أن أي قرار بشأن برنامج عمل يجب أن يتمشى مع النظام الداخلي، ونفضل أن يكون على أساس نص واضح ومتكامل. كما نؤمن بأهمية التفاهم المشترك بشأن الأسس ووضوح المهام لضمان سير المفاوضات بشكل سلس وناجح.

لقد احتفظت الهند باستمرار بموقفها المبدئي: فهي تعطي أولوية قصوى لهدف نزع السلاح النووي، وذلك من حيث موقفها الوطني، الذي حظي بدعم داخلي قوي ومستمر، وكذلك بوصفها عضواً في حركة عدم الانحياز، وهنا في مؤتمر نزع السلاح، كعضو في مجموعة الـ ٢١. وقد قدم رئيس وزراء الهند راجيف غاندي إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٨٨ إطاراً شاملاً، يلتزم مفاوضات بشأن التزام محدد زمنياً لانتهاه من القضاء على الأسلحة النووية للتمهيد إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية ومتحذر في اللاعنف.

وقد قدمت الهند اقتراحات متعددة في مؤتمر نزع السلاح بشأن نزع السلاح النووي وانضمت إلى مواقف مجموعة الـ ٢١ بشأن الموضوع، بما في ذلك في الوثيقتين CD/1570 و CD/1571. وقد اعتمدت الجمعية العامة، كما في السنوات الماضية، قراراً قُدِّم برعاية الهند بشأن اتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، تدعو مؤتمر نزع السلاح بالبدء بمفاوضات بشأن اتفاقية دولية لحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أيضاً كانت الظروف.

وشاركت الهند أيضاً في تقديم قرار بشأن "الحد من الخطر النووي" لتسليط الضوء على المخاطر التي تطرحها حالة تأهب الأسلحة النووية وما يتصل بذلك من استخدام للأسلحة النووية بدون قصد أو إذن أو بشكل عرضي مما يؤدي إلى حرب نووية عواقبها كارثية. وقد قدمت الهند في السنة الماضية ورقة عمل عن نزع السلاح النووي في الوثيقة CD/1816.

وعلى مدى السنوات، أعربت عدة مجموعات دولية ومنظمات غير حكومية عن تأييدها لنزع السلاح النووي. وقد تلقى الهدف المتمثل في عالم خالٍ من أسلحة نووية الآن دعم شخصيات بارزة مثل هنري كيسنجر، وجورج شولتز، وويليام بيرري وسام نون وجميعهم شخصيات ملمة بهذا الموضوع ولها خبرة فيه. ولا يمكن لهذا المؤتمر أن يتجاهل التغيير في تيارات الرأي المستنير، التي تنتقل اليوم بقوة إلى تأييد نزع السلاح النووي.

إن على مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل الوحيد للتفاوض المتعدد الأطراف بشأن نزع السلاح، مسؤولية ثقيلة تتمثل في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. والأولوية الأولى هي الالتزامات الملزمة، المصحوبة بالتفاوض بشأن خطوات محددة قادرة على الحد من التهديد النووي عالمياً والقضاء عليه في النهاية، بشكل يمكن التحقق منه وغير قابل للرجوع فيه، ولا تدعي أي دولة فيه الأمن بالاستناد حصراً إلى حيازتها لأسلحة نووية.

السيد راو (الهند)

وتود الهند أن تقترح سرد خطوات ملموسة نحو بلوغ هدف نزع السلاح النووي استناداً إلى

العناصر التالية:

- إعادة التأكيد على الالتزام القاطع لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية ببلوغ هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية
- الحد من بروز الأسلحة النووية في الموائيق الأمنية
- مراعاةً لمدى الأسلحة النووية وخطورها على المستوى العالمي، اعتماد تدابير من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية للحد من الخطر النووي، بما في ذلك مخاطر نشوب حرب نووية عرضية، وإلغاء حالة التأهب النووي لمنع الاستخدام غير المتعمد والعرضي للأسلحة النووية
- التفاوض بشأن اتفاق عالمي فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن "عدم المبادرة إلى استخدام" الأسلحة النووية
- التفاوض بشأن اتفاق عالمي وملزم قانوناً بشأن عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية
- التفاوض بشأن اتفاقية تتعلق بالحظر الشامل لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها
- التفاوض بشأن اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية تحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها، ترمي إلى القضاء على الأسلحة النووية على المستوى العالمي وبشكل غير تمييزي ويمكن التحقق منه في إطار زمني محدد

إننا ندرك أن هذه القضايا معقدة وأن الدول الأعضاء لا تزال مختلفة بشأنها فيما يتعلق بالنهج الواجب اتباعه لمعالجتها. ونقترح أن ينظر المؤتمر في تعيين منسق خاص للمساعدة في إجراء مشاورات بشأن تدابير محددة أو مجموعة من التدابير القادرة على أن تحظى بتوافق في الآراء، يمكن أن تكون أساساً لولاية لجنة مخصصة ممكنة معنية بنزع السلاح النووي. كما ندرك أن توافق الآراء لن يكون سهلاً، ولكن يجب ألا يمنعنا ذلك من اتخاذ الخطوات الأولى نحو التصدي بشكل هادف للقضية ذات الأولوية المتمثلة في نزع السلاح النووي.

وتؤيد الهند إنشاء لجنة مخصصة معنية بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كجزء من برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح. وقد انضمت الهند في عام ١٩٩٣، بوصفها أحد المشاركين أصلاً في تقديم مشروع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨، والذي يتصور معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية كمساهمة هامة في عدم الانتشار النووي في جميع جوانبه. لا يزال موقف الهند كذلك. وعكس توافق الآراء الدولي بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في عام ١٩٩٣ بوضوح، الفهم المشترك للهدف الأساسي للمعاهدة ومكن الهند من الانضمام إلى هذا التوافق في الآراء وبناء على هذا الأساس، أيدت الهند المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن عدم التمييز، وبشأن معاهدة

السيد راو (الهند)

متعددة الأطراف ودولية ويمكن التحقق منها بفعالية تحظر إنتاج المواد الإنشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة. ومن الواضح أن هذه المعاهدة يجب أن تفي بالمصالح الأمنية الوطنية للهند.

وتؤيد الهند إنشاء لجنة مخصصة معنية بضمانات الأمن السلبية للتفاوض بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها. وإننا نعتقد أن التفاوض بشأن هذا الصك سيكمل تدابير أخرى للحد من بروز الأسلحة النووية في الموثيق الأمنية وتحسين المناخ الدولي لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع جوانبه. وقد اتبعت الهند كجزء من أدنى مستوى للردع النووي الموثوق به، سياسة تمثل في عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وهي مستعدة إلى تحويل هذه الالتزامات إلى ترتيبات قانونية متعددة الأطراف.

وخلال العقود الأربعة الماضية، أكدت الهند باستمرار الأبعاد الإنمائية لاستخدام الفضاء الخارجي لصالح شعبها. واليوم، تعد الهند من بين البلدان المتقدمة التي تتراد الفضاء في العالم. فالتواصل والملاحة القائمان على الفضاء لهما اليوم أهمية حاسمة في تنميتنا الاقتصادية وهما عامل مهم على مستوى الأمن القومي. وإننا ندرك جيداً الحاجة إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي الحالي لضمان سلامة وأمن الموجودات الفضائية ومنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بتقديم وزير الخارجية للاتحاد الروسي إلى جانب الصين مشروع معاهدة تتعلق بمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، بوصف ذلك إسهاماً آخرًا لسد الثغرات الموجودة في النظام القانوني الدولي. وإننا نتفق مع روسيا بأن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب لدفع دفة المناقشات بشأن هذا الموضوع إلى الأمام.

لا يوجد أي نظام قانوني ينظم حيازة القذائف التسيارية واستخدامها. وينجم تعقيد هذه المسألة أساساً عن الطلبات التي يتعذر الدفاع عنها والتي قدمتها بعض الدول للحصول على حقوق حصرية لحيازة نُظم أسلحة متقدمة ومواصلة تحديثها. وينبغي لأية مبادرة للتصدي لهذه الشواغل بصورة مستمرة وشاملة أن تكون من خلال عملية شاملة تستند إلى مبدأ الأمن المشروع والقائم على المساواة. والمناقشات بشأن موضوع القذائف التسيارية من جميع جوانبها جارية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. ونأمل أن تؤدي إلى اعتماد نهج متعدد الأطراف وشامل وغير تمييزي إزاء القذائف التسيارية كمساهمة في السلم والأمن الدوليين.

وفيما نشاطر الوفود خيبة أملها فيما يتعلق بالتأخر في الشروع في عمل موضوعي، يتعين علينا ألا نكون متشائمين أكثر مما ينبغي بشأن مستقبل المؤتمر. هنا أود أن أقتبس من بيان الوداع الذي ألقاه السفير أروندهاتي غوز الذي خدمت تحت رئاسته، والذي ذكر ما يلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

السيد راو (الهند)

"لقد جرى الإعراب مؤحراً عن مخاوف كثيرة على مستقبل هذا المحفل، وقيل الكثير من الكلام المتشائم الذي ينذر بما يبدو أهياراً وشيكاً لمؤتمر نزع السلاح. إنني لا أتفق مع هذا التقييم. فمؤتمر نزع السلاح ليس منظمة لديها برامج ومشاريع. إنه محفل جاهز للاستخدام عند الحاجة، وعندما نرغب، نحن الأعضاء، في أن نفعل ذلك. لقد أنشأناه للتفاوض بهدف عقد معاهدات متعددة الأطراف، وهي معاهدات تستجيب لاحتياجات الأمن الدولي، وتصون في الوقت ذاته أيضاً المصالح الحيوية للأمن الوطني. ويتم التوصل إلى الاتفاق على التفاوض بشأن هذه المعاهدات، في اعتقادي، عندما تتوافق الآراء بشأن أسس وأهداف المعاهدات".

وفي الختام، دعوني أن أعيد التأكيد على التزام وفد بلدي في المشاركة في جميع الجهود لجعل المؤتمر مثمراً وأهلاً للثقة والأمل الكبيرين اللذين وضعهما المجتمع الدولي فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الهند الدائم، السفير راو، على كلمته الشاملة وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة. والآن أعطي الكلمة إلى ممثل سلوفينيا الموقر السيد جيرمان لإلقاء كلمة باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد جيرمان (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أتشرف بأخذ الكلمة باسم الاتحاد الأوروبي. وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أحاطب فيها المؤتمر في ظل رئاستكم، أود أن أبدأ بتهنئتم على تقلدكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح.

يعترف الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بالاعتماد المتزايد على الفضاء الخارجي لتقدمه ونموه الاقتصادي والصناعي، وكذلك لضمان أمنه. ومن هنا ينبع موقف الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل في مؤتمر نزع السلاح، الذي يؤيد تعزيز الإطار المتعدد الأطراف المتعلق بصون الأمن في الفضاء الخارجي. ويتوجه الاتحاد الأوروبي بالشكر إلى وزير الخارجية السيد لافروف على القيام باسم الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية بتقديم اقتراح لمشروع معاهدة لمنع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي.

وفي ذلك السياق، تؤكد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أنه سيتم إجراء مزيد من المناقشات الموضوعية المتعلقة بقضايا الفضاء بعد الاتفاق على برنامج العمل المقترح لمؤتمر نزع السلاح. ويبحث الاتحاد الأوروبي جميع بقية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على الانضمام إلى توافق الآراء.

وفيما يتعلق بمشروع معاهدة منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، فقد سنحت الفرصة لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتقديم آرائها الأولية إلى الاتحاد الروسي شكل غير رسمي. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يوافق على الهدف الكلي للحفاظ على الفضاء الخارجي منطقة خالية من التزاع المسلح، فإن الأمر يتطلب مزيداً من التفكير والعمل بشأن العناصر الضرورية لمعاهدة دولية فعالة. فمثلاً، لا يزال التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعريفات المطلوبة لصك ملزم قانوناً، يشكل تحدياً صعباً. ومن حيث المبدأ، فإن نظام التحقق الفعال والمتين يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من أي معاهدة مقبلة تتعلق بالأمن في الفضاء. ويرى الاتحاد الأوروبي أن ليس من الكافي مجرد الإشارة إلى إمكانية وضع بروتوكول إضافي في المستقبل.

السيد جيرمان (سلوفينيا)

ويقدر الاتحاد الأوروبي الجهود التي بذلتها روسيا لتعزيز الأمن الدولي في الفضاء ولوضع الموضوع على جدول الأعمال الدولي. ونظراً للحالة الراهنة في مؤتمر نزع السلاح وفيما يتعلق بالعناصر المشار إليها أعلاه، يود الاتحاد الأوروبي التركيز على نهج براغماتي ومتدرج، يسهم في تعزيز الأمن في الفضاء ويخلق مناخاً للثقة والشفافية. ولذلك الغرض، فإن الاتحاد الأوروبي يعمل على وضع مجموعة من التدابير القائمة على الشفافية وبناء الثقة يعترف بتقديمها إلى مؤتمر نزع السلاح لمناقشتها. ومن شأن تدابير الشفافية وبناء الثقة هذه أن تكون بمثابة نقطة انطلاق هامة في هذا المجال، على النحو الذي أُعلن عنه في رد الاتحاد الأوروبي على قرار جمعية الأمم المتحدة ٧٥/٦١ المعنون "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي".

وبالطبع فإن أية تدابير إضافية ينبغي أن تستكمل الإطار القانوني القائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا، السيد جيرمان على الكلمة التي أدلى بها باسم الاتحاد الأوروبي وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

لا يوجد لدي أي متحدث آخر على قائمتي. هل هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا يبدو أن ذلك هو الحال.

لدي بعض الإعلانات التي أود أن أقوم بها. إن الجدول الزمني للجزء الرفيع المستوى للأسبوع المقبل هو كالتالي. سيعقد المؤتمر جلسة عامة رسمية يوم الاثنين الموافق ٣ آذار/مارس، في الساعة الرابعة، حيث سيؤدي وزير الشؤون الخارجية الأرجنتيني بكلمة. وفي يوم الثلاثاء الموافق ٤ آذار/مارس، سيجتمع المؤتمر صباحاً في الساعة العاشرة تماماً لكي تدلي الشخصيات الموقرة من هولندا وكازاخستان ورومانيا وإيران وسلوفاكيا وكولومبيا والنرويج بكلماتها. وفي نفس اليوم، بعد الظهر، سيعقد المؤتمر جلسته في الساعة ١٥/٠٠ لكي يلقي نواب الوزراء من تركيا واليابان وأوكرانيا وجمهورية كوريا كلمتهم. وأخيراً، وفي يوم الأربعاء الموافق ٥ آذار/مارس في الساعة ١٢/٠٠، سيلقي وزير خارجية السويد كلمته أمام المؤتمر.

أود إعلامكم بأن خدمات الأمن التابعة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف قد عازمت على تعزيز ترتيبات الأمن في الأسبوع المقبل. ولذلك، وقبل الدخول إلى قاعة المجلس، سيطلب إلى المندوبين المرور عبر جهاز الكشف عن المعادن سيتم وضعه لهذه المناسبة. ولذلك، أود أن أذكر جميع المندوبين بالحضور في وقت أبكر لكي تتمكن من البدء في جلساتنا في الموعد المحدد. وأود أيضاً أن أذكركم أنه بالإضافة إلى الجلسات المزمع عقدها للجزء الرفيع المستوى، ستعقد جلسات غير رسمية ترأسها منسقون لبنود جدول الأعمال، يوم الخميس الموافق ٦ آذار/مارس صباحاً وبعد الظهر.

وبهذا ننهي عملنا لهذا اليوم. وعلى النحو الذي أُشير إليه أعلاه، فإن الجلسة العامة الرسمية المقبلة للمؤتمر ستُعقد يوم الاثنين الموافق ٣ آذار/مارس في الساعة ١٦/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

— — — — —